

أطول وأقل مدة للحمل بين الشرع والطب والقانون

د. سمير عباس

أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمه

ورد في الأثر أن مستشرقاً جاء إلى أحد الأئمة وذكر له انه يقول إن كل شيء ذكر في القرآن الكريم و قال له «أخبرني كم رغب من الخبز يمكن أن نصنعه من كيس من الدقيق إذا كان كل شيء ذكر في القرآن الكريم».

فرد عليه الإمام أعطي لي من الوقت حتى باكر إن شاء الله و في اليوم التالي أتى له بالخباز وسأله السؤال فأجابته و ذكر له الآية الكريمة التي ذكرت في القرآن مرتين للتأكيد على الحقيقة المؤكدة بوجود يسوأل أهل العلم في أمور العلم والاختصاص قال تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (النحل: 43), (الأنبياء: 7).

تفسير :-

لذلك يجب أن نعود في هذا الأمر الطبي الخالص حول مدة الحمل و فترة الحمل إلى الأطباء و ليس غيرهم من الفقهاء و أهل القانون حول هذه النقطة الشائكة و خصوصاً في هذا العصر العلمي الفائق التقدم و البعد عن الأمور التي تعتمد على الروايات الزائفة تجنباً للسببها و ما يتبعها من فتح الأبواب للتشكيك في صلب الدين بحيث لا يؤدي ذلك إلى تضارب بين الدين و العلم و ما ذكر في القرآن الكريم.

لقد ولد الرسول بعد فترة حمل أربع سنوات ونصف و الدليل من القرآن نفسه الذي حدد أن أطول فترة حمل هي أربع سنوات ونصف في سورة الرعد آية (8) و أيد ذلك كبار علماء المسلمين و أن الرسول ولد بعد حمل أربع سنوات ونصف و عاد ليجد زوجته حامل أو ليديه طفل عمره عامان مثلاً فهذا طبيعي و المولود ابنة و هذا كما أمر القرآن.

هذا بالنص ما قاله قسيس في إحدى غرف الشات المسيحية على برنامج بالتوك و كان يهاجم الإسلام و المسلمين و يشكك في الدين و لأنه كان ضيف المستضيف فلم يكن يسمح للمسلمين بالحديث ولكن يسمح للمسيحيين فقط و لما لم استطع الكلام إلى الناس لتصحيح المفهوم لديهم فقد كتبت لهم كالاتي و بالنص:

سيدي أنت تغالط نفسك و تكذب علي الناس وأنت تعلم أنك تكذب فلا توجد آية في القرآن تحدد أن فترة حمل أي إنسان 4.5 سنة ولكن الآية التي تستشهد بها هي تقول:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَزِدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ) (الرعد: 8) صدق الله العظيم. وفي تفسير هذه الآية إن الله يعلم ما تغيض (أي تقل أو تنقص) الأرحام وما تزداد وهذا يكون كالآتي:

1- على مستوى الحجم فالرحم في أثناء الحمل اكبر بكثير من الرحم في غير الحمل.

2- على مستوى ما يحويه من حجم الجنين فهناك جنين كبير أو قليل الحجم.

3- على مستوى المدة فالحمل قد ينقص إلى سبعة أشهر وقد يزداد إلى 42 أسبوع أي تسعة أشهر وثلاثة أسابيع وهذا ثابت علمياً ولا نقوم نحن بتأليفه.

4- على مستوى العدد فقد يكون الحمل فيه جنين واحد أو يصل العدد إلى 7 أجنة كما حدث لسيدات من المجر أمريكية وعربية التي ولدت سبعة توأم.

5- على مستوى المولود الواحد فقد يكون ناقصاً يد أو كلية أو عضو من الأعضاء أو يكون زائداً كأن يكون له ستة أصابع بكل يد أو غير ذلك وهذا ثابت علمياً.

فلم يرد ذكر لأي حمل وصل إلى 4.5 سنة كما تدعي ولم يذكر أن النبي أو أي نبي بأنه كانت فترة حمله 4.5 سنة وديننا لا يجيز أبداً أن يأتي الرجل بعد 4.5 سنة ليجد زوجته حامل ويكون أمراً طبيعياً أنت تقترني علينا كذباً وأنت تعلم الحق ولكن لأن الموجودين بالغرفة معك جهلاء بالدين الإسلامي و بتفسير القرآن فانت تقول لهم الكذب عمداً لتضلهم و لا تسمح لمسلم بالحديث حتى لا يكشف زيفك و خداعك.

بالحق أقول لقد تغير أسلوب الكلام بالغرفة وجاننتي رسائل كثيرة على الخاص من مسلمين و مسيحيين يسألون ليتعلموا ووجدت منهم أنهم إما فقدوا الثقة بكلام القسيس أو وجدوا المنطق في كلامي وأرادوا أن يسألوني بدلاً من ذلك الرجل الذي يضلهم.

بالطبع كنت أحولهم إلى الغرف الإسلامية ليسألوا من هم أفضل مني وحتى لا أفتي بما لا أدري فأنا لا أفتي ولكن فقط كنت أصحح معلومة مغلوطة عن عمد هذا ما كنت أقوله للكل.

وها أنا بدوري أردت أن أنقلها لكم حتى إذا صادفك شيء كهذا فالرد واضح و بسيط وهو التفسير الصحيح للآية.

اللهم علمنا ما جهلنا و علمنا ما ينفعنا و انفعنا بما علمتنا يا رب العالمين.

أبيض

أطول مدة للحمل بين الشرع والطب والقانون

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
قضية «أطول مدة للحمل» مما اختلفت أقوال العلماء فيها، ولا شك أنه
قد بني على الخلاف فيها شر عظيم، ومنه: ارتكاب الفحشاء من بعض
النساء بعد وفاة زوجها وحملها منه وادعاء أن ذلك كان من زوجها!! ولو
فعلت ذلك بعد موته بسنوات على اعتبار القول بطول مدة الحمل وأنها قد
تصل إلى خمس سنوات!! وكنت أعجب من الأقوال هذه وأرى بعدها عن

الصواب، وقد وقفت على ما يؤيد هذا من كلام أهل الاختصاص وسأسوقه لفظه ليطلع عليه الإخوة راجياً لهم النفع.

* أطول مدة للحمل: وكما يمكن للجنيين أن يولد قبل تمام مدة الحمل المعتادة فإنه قد يمكث في رحم أمه أطول من هذه المدة⁽¹⁾، وهناك خلاف في تحديد أطول مدة للحمل بين أهل الفقه، وأهل الطب، وأهل القانون على التفصيل الآتي:

* فبعض الفقهاء يرون أن مدة الحمل قد تطول إلى سنتين (الأحناف) ويرى بعضهم أنها قد تصل إلى أربع سنوات (المالكية والشافعية وبعض الحنابلة) ويرى آخرون أنها يمكن أن تصل إلى خمس سنوات (المالكية، ورواية عند الحنابلة)، وقد فند الفقيه الأندلسي ابن حزم هذه الآراء حيث قال: (لا يجوز أن يكون الحمل أكثر من تسعة أشهر، ولا أقل من ستة أشهر، لقول الله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15)، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (البقرة: 233)، فمن ادعى حملاً وفسالاً في أكثر من ثلاثين شهراً فقد قال بالباطل والمحال، ورد كلام الله عز وجل جهاراً) ثم قال رحمه الله تعالى عن الأخبار التي تروى عن نساء حملن لعدة سنين: (وكل هذه أخبارٌ مكذوبة راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا)⁽¹⁾.

* أما الأطباء فيرون أن الحمل لا يتأخر عن الموعد المعتاد إلا فترة وجيزة لا تزيد عن أسبوعين أو ثلاثة غالباً، وأن (الولادات التي تحصل بين الأسبوعين 39 و 41 تتمتع بأفضل نسبة سلامة للأجنة، فإذا تأخرت عن الأسبوع 42 نقصت وأصبح الجنين في خطر حقيقي، وكذلك إن حصلت مبكرة عن وقتها نقصت نسبة السلامة، فهي قبل الأسبوع 37 أقل منها في تمام الحمل وهي قبل الأسبوع 35 أقل بوضوح، والوليد الذي يولد قبل ذلك يحتاج إلى عناية خاصة للمحافظة على حياته)⁽²⁾، والسبب في هذا أن الجنين يعتمد في غذائه على المشيمة (Placenta) فإذا بلغ الحمل نهايته المعتادة ضعفت المشيمة ولم تعد قادرة على إمداد الجنين بالغذاء الذي يحتاجه لاستمرار حياته، فإن لم تحصل الولادة عانى الجنين من المجاعة (Famine) فإذا طالبت المدة ولم تحصل الولادة قضى نَحْبَهُ داخل الرحم (ومن النادر أن ينجو من الموت جنين بقي في الرحم 45 أسبوعاً ولاستيغاب النادر والشاذ فإن هذه المدة تمتد أسبوعين آخرين لتصبح 330 يوماً، ولم يُعرف أن المشيمة يمكن أن تُمَدَّ الجنين بالعناصر اللازمة لحياته إلى هذه المدة)⁽³⁾.

(1) أطول فترات الحمل بين الحيوانات هي فترة حمل الفيل الأسبوعي التي تبلغ (609 أيام) أي حوالي 20 شهراً، وقد بلغ أطول ما سجل منها (760 يوماً) أو ما يعادل مرتين ونصف طول مدة الحمل عند البشر! [جنس: موسوعة المعلومات العامة للأرقام القياسية، ص 31، مؤسسة نوفل، بيروت 1987].

(2) المحلى لابن حزم 316/10.
(3) د. مأمون شقفة: القرار المكين، ص 73، مطبعة دبي 1985.
(3) المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية: الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص 759، الكويت 1987.

* أما أهل القانون فقد توسعوا في الاحتياط مستندين إلى بعض الآراء الفقهية بجانب الرأي العلمي فجعلوا أقصى مدة للحمل سنة شمسية واحدة⁽⁴⁾، وقد ذكرت روايات عن حالات حمل دامت أكثر من ذلك، ولكن تلك الروايات كلها روايات صحفية لا يمكن الاطمئنان إليها من الوجهة العلمية، وهي ترجع غالباً إلى توهم المرأة بأنها حامل وما هي في الحقيقة بحامل، وهذا ما يعرف طبياً باسم: الحمل الكاذب (Pseudocysi) وقد تبقى المرأة على ظنها الخاطيء بأنها حامل لمدة سنة أو أكثر، فإذا حملت حملاً حقيقياً بعد ذلك ظنت أن مدة حملها من بداية وهمها! ومن أسباب الوهم أيضاً أن المرأة قد تحمل حملاً حقيقياً ثم يموت الجنين في بطنها دون أن ينزل، وبمرور الوقت يتكلس الجنين ويبقى في بطنها مدة طويلة إلى أن ينزله الأطباء، لكنه في مثل هذه الحالات ينزل ميتاً (انظر: مولود) ومما يعزز الاعتقاد الخاطيء أيضاً بأن المرأة يمكن أن تحمل لسنوات أيضاً، ظهور أسنان عند بعض المولودين حديثاً (Newborn) فإن كانت أعراض الحمل الكاذب قد ظهرت على المرأة قيل ذلك ثم حملت حملاً حقيقياً ووضعت طفلاً قد نبتت بعض أسنانه، تعزز الاعتقاد بأن مدة حملها كانت فعلاً سنتين أو ثلاث أو أربع، وليس هذا بصحيح!

ومع تطور علوم الطب، ومتابعة الحوامل بصورة دورية فقد صار بإمكاننا التأكد من عمر الحمل بدقة وقد رصد الأطباء المتخصصون بأمراض النساء والولادة في العصر الحديث ملايين الحالات ولم تسجل لديهم حالات حمل مديد طبيعى يدوم لسنة واحدة، ناهيك عن عدة سنين! ومن هنا فإن أحكام الحمل يجب أن تبنى على الحقائق، وليس على الظن أو الروايات التي لا أساس لها من الصحة.

كتبه

إحسان بن محمد بن عايش العتيبي

(4) نصت المادة (128) من القانون السوري على أن أقل مدة للحمل 180 يوماً، وأكثرها سنة شمسية، ونصت المادة (15) من القانون المصري رقم (15) لسنة 1929 على أنه لا تُسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة نبتت = = عدم التلافي بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة والمتوفي عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة [د. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته 678/7 دار الفكر، دمشق 1996].

أقل وأكثر مدة الحمل دراسة فقهية طبية

د. عبد الرشيد بن محمد أمين بن قاسم(*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

ففي 19 جمادي الآخرة عام 1364 هـ ألحق القاضي مصطفى عبد القادر العلوي القاضي بالمحكمة الشرعية بمكة المكرمة نسب طفل ولدته أمه بعد موت زوجها بخمس سنين، وحكم لأختها خديجة بلحوق طفلها بزوجها الذي طلقها قبل أربع سنين (1)، فهذه القضية وأمثالها جعلت عددًا من الباحثين المعاصرين يتناولون هذا الموضوع بدراسة متعمقة كما جعلت بعض الأطباء يكتب ويراجع العلماء في هذه المسألة. فأقصى مدة تقضيها المرأة وهي حامل مما تنازع فيها الفقهاء قديمًا.

كما تنازع الأطباء والباحثون فيها حديثًا ومعرفة الرأي الراجح فيها بالغ الأهمية؛ لما ينبني عليه من أحكام عديدة كدرء الحد والإرث والنسب والنفقة والعدة وغيرها من أحكام الأسرة.

وهو ما سنبينه بإذن الله في الأسطر التالية، محاولين الجمع بين ما قاله الفقهاء أصحاب التنظير، والأطباء أصحاب الخبرة والتطبيق، مبينين قبل ذلك أقل مدة لحمل المرأة لما بين المسألتين من علاقة على أن يكون ذلك في مبحث

أبيض

المبحث الأول أقل مدة للحمل

اتفق العلماء على أن أقل الحمل ستة أشهر (2) ويدل على ذلك ما يلي:
1- الدليل المركب من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15) مع قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾ (البقرة: 233).
وجه الدلالة:

إذا كان مجموع الحمل والإرضاع ثلاثين شهراً وكانت مدة الرضاع منه سنتين كان الباقي في المدة وهو ستة أشهر متعيناً للحمل.
2- الإجماع حيث أجمع العلماء على أن أقل الحمل ستة أشهر. (5)
3- الأثر.

عن أبي الأسود أنه رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لستة أشهر، فهم عمر برجمها، فقال له علي: ليس لك ذلك. قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾ (البقرة: 233)، وقال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ

ثَلَاثُونَ شَهْرًا) (الأحقاف: 15). فحولان وستة أشهر ثلاثون شهراً، لا رجم عليها، فخلى عمر سبيلها، وولدت مرة أخرى لذلك الحد»(6).

ويروى مثل ذلك عن عثمان وابن عباس.
4- الواقع.

حيث إنه وجد حمل ولد لستة أشهر فمما ذكرته كتب التاريخ أن الحسين بن علي رضي الله عنهما والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وجريير الشاعر المشهور ولدوا لستة أشهر(7).

قال الشوكاني: «لم يسمع في المنقول عن أهل التواريخ والسير أنه عاش مولود لدون ستة أشهر، وهكذا في عصرنا لم يسمع بشيء من هذا بل الغالب أن المولود لستة أشهر لا يعيش إلا نادراً، لكن وجود هذا النادر يدل على أن الستة الأشهر أقل مدة الحمل وقد كان من جملة من ولد لستة أشهر من المشهورين عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي»(8).

موقف الطب:

قال ابن القيم: «إن الأدلة على أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر، تظاهرت عليها الشريعة والطبيعة، فالشريعة من خلال الآيتين السابقتين، وأما الطبيعة فقد نقل أقوال الأطباء أصحاب الاختصاص الذين أثبتوا أن أقل حمل كان في مائة وأربع وثمانين ليلة».

وقد أكد الطب الحديث ما ذهب إليه الفقهاء من أن أقل مدة الحمل ستة أشهر إلا أن المولود لها نادراً ما يعيش في الأحوال العادية. ومع تقدم مجالات الطب أصبح بالإمكان إيجاد فرصة أكبر لمثل هؤلاء المواليد في الحياة بعد وضعه في حضانة طبية مناسبة وقد قرر الأطباء إذا ما ولد الطفل ما بين (2- 36 أسبوعاً) يسمى الطفل خديجاً (Pematue) ويكون في الغالب قابلاً للحياة، ولكنه يحتاج لعناية طبية خاصة، يقول الطبيب أحمد كنعان: «ويتفق أهل الطب والفقهاء حول أقل مدة الحمل، إذ تؤكد الشواهد الطبية أن الجنين الذي يولد قبل تمام الشهر السادس لا يكون قابلاً للحياة، وإلى هذا يذهب أهل القانون أيضاً»(9).

ويقول الطبيب عبد الله باسلامة «فقد غير الأطباء رأيهم الآن وأصبحت أقل مدة الحمل هي ستة أشهر بعد أن كانت سبعة، والواقع أنه إلى الآن لا تزال مذكورة في دائرة المعارف البريطانية أن أقل الحمل الذي يمكن أن يعيش هو 28 أسبوعاً أو 169 يوماً، ولا أعتقد أنه سوف يجئ يوم من الأيام ويكون في مقدور جنين أن يعيش خارج الرحم ويواصل الحياة إن هو نزل قبل هذه المدة (ستة شهور)»(10).

ويظهر لي أن النصوص تدل على أن أقل الحمل ستة أشهر في الأحوال العادية، أما إذا سقط قبل الشهر السادس ووضع في حضنة طبية أو (رحم صناعي) كما يؤمل العلماء إيجاده مستقبلاً ليتابع رعايته إلى ما بعد الشهر السادس فليس هناك ما يتعارض مع نصوص القرآن فليتأمل.

ومن المسائل التي تبنى على ما سبق فيما لو أتت المرأة بولد بعد نكاحها بخمسة أشهر مثلاً، فإن النسب لا يلحق الزوج ويكون الحمل من سفاح.

حمل عيسى عليه السلام:

من عقيدة المسلم الإيمان بأن عيسى خلق بغير أب وأنه منسوب إلى أمه مريم العذراء وأنه بشر ونبى من أنبياء الله وكان خلقه آية عظيمة تدل على كمال قدرة الله.

ومن لطائف المعارف التي ذكرتها كتب التفسير مدة حمل عيسى عليه السلام فقد قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «ما هو إلا أن حملت فوضعت فإني الحمال»
وذهب بعض المفسرين إلى أنه ولد لسته أشهر وقيل ثمانية أشهر وقيل تسعة أشهر (11).

وقد رجح القرطبي قول ابن عباس وهو الأظهر لأن الله ذكر الانتباز عقب الحمل (فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا (22) فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ...) (12). والفاء تدل على التعقيب والله أعلم.

أبيض

المبحث الثاني أكثر مدة الحمل

قبل بيان أقوال العلماء في أكثر الحمل يجدر بي أن أنقل رأي الطب في كيفية حدوث الحمل.

بعد أن يتصل الرجل بالمرأة وينزل منه المنى فإنه يسير في المهبل ويرسب في قعره بالقرب من فوهة عنق الرحم، التي تفرز رائحة تجذبه إليها فيدور حولها ويكون عدد الخلايا المنوية لا يقل عن 20 مليون في المليلتر من السائل المنوي في الرجل الطبيعي.

ثم يمر تباعاً في الفوهة العنقية، ويبلغ طول المدخل العنقي من الفوهة حتى مقر البيضة 15 سم وتساوي هذه المسافة بالنسبة للمني سير 8 كم عند الرجل ويعتبر هذا الطريق كثير المنعطفات بسبب الأوعية الغذائية وثنايا الأغشية المعترضة في الطريق فتندفع الخلايا المنوية وتساعدها أذناؤها للسير وتضطر لقضاء نصف ساعة في اجتياز كل سنتيمتر (13).
وتحتاج الخلايا المنوية 4-6 ساعات أحياناً لقطع المسافة وتصل إلى البوق حيث تكون البيضة مهيأة وفي الانتظار.

وتحيط بالبيضة مجموعة من الخلايا تكون لها كالتاج المشع وتبقى البيضة 24-36 ساعة فإن لم يحصل مجيء للخلية المنوية فسرعان ما تذوي وتموت وعندئذ تدفعها شعيرات قناة الرحم إلى الرحم الذي يطردها إلى المهبل مع إفرازاته.

أما إذا التقت الخلية المنوية مع البيضة فإنها سرعان ما تكون جداراً تمنع غيرها من الخلايا المنوية من الوصول والاختراق، فلا تلقح البيضة إلا خلية واحدة فقط، وبعد التلقيح سرعان ما تتحد النواتان لتصل إلى 46 كروموسوم وتحدث تغيرات فسيولوجية وتبدأ الانقسامات في البيضة الملقحة، وفي هذه الأثناء تتحرك النطفة الأمشاج أو البيضة الملقحة ببطء من قناة فالوب وتتجه عبر القناة الرحمية حتى تقترب من الرحم وفي خلال خمسة أيام أو أسبوع على الأكثر تكون قد وصلت إلى الرحم وهناك تنغرز في المكان المناسب بعد أن تهيأ الرحم لاستقبال البيضة حيث جداره مليء بالأوعية الدموية التي سوف تغذي هذه النطفة (14).

وحين تقترب البيضة الملقحة (النطفة) من الغشاء المخاطي للرحم تكون النطفة فيها خملات دقيقة تساعد على الإنغراس وفيها خلايا خارجية آكلة تثبت النطفة في جدار الرحم وتبدأ النطفة في التعلق وتبدأ مرحلة العلقه فيكون الاتصال بين دم الأم وخلايا التغذية في الجنين اتصالاً مباشراً وتتغذى العلقه الآن من هذه الدماء وإفرازات الغدد الرحمية، ويظهر كيس

السلي (الأمينون) وكيس المَح والغشاء المشيمي (الكوريون) والذي سيكون المشيمة في المستقبل. (15)

أقوال الفقهاء في أكثر الحمل:

تتازع الفقهاء في أكثر المدة التي تقضيها المرأة وهي حامل ويمكن إجمالاً أن نلخص الأقوال في قولين الأول: أن أقصى مدة الحمل هي المدة المعهودة تسعة أشهر، وبه قال داود وابن حزم من الظاهرية وأختره عامة الباحثين المعاصرين. (16)

والقول الثاني: يمكن أن يمتد الحمل أكثر من تسعة أشهر، وأصحاب هذا القول اختلفوا في أكثر الحمل على الأقوال التالية:

1- أن أقصى مدة الحمل سنة واحدة لا أكثر، وبه قال محمد بن عبد الحكم وأختره ابن رشد (17).

2- أن الحمل قد يستمر إلى سنتين، وهو مذهب الحنفية (18).

3- أنه قد يستمر إلى ثلاث سنين، وهو قول الليث بن سعد (19).

4- أن أقصى الحمل أربع سنين، وهو مذهب الشافعية والحنابلة وأشهر القولين عند المالكية (20).

5- أن أكثر الحمل خمس سنين، وهي رواية عن مالك (21).

6- أن أقصى الحمل ست سنين، وهي تروى عن مالك والزهري (22).

7- أن أقصى الحمل سبع سنين، وبه قال ربيعة وهي رواية عن

الزهري ومالك (23).

8- لا حد لأكثر الحمل، فإذا ظهر بالمرأة حمل أو وجدت القرائن الدالة

على الحمل كالحركة في البطن فإننا ننتظر وإن طالت المدة، أما إذا مضت

التسعة أشهر ولم يظهر بها علامات الحمل فلا انتظار لأن الأشهر التسعة

هي المدة الغالبة وبه قال أبو عبيد والشوكاني (24).

وهذه الأقوال المتعددة إنما حكيت على ما توارد على السمع عندهم من

أن هناك حملاً أمتد لهذا الأمد خلا أصحاب القول الأول والثاني الذين

استندوا لبعض النصوص وهنا أسوق أشهر الأدلة التي استدلت بها القائلون

بامتداد الحمل عن تسعة أشهر:

1 - أن كل ما لم يرد في الشرع واللغة تحديده فإنه يعود في ذلك إلى

العرف والواقع فإذا ثبت في الواقع شيء أخذنا به وقد وجد حمل زاد عن

تسعة أشهر.

قال الشوكاني: «لم يرد في حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف مرفوع إلى

رسول الله - ﷺ - أن أكثر مدة الحمل أربع سنين، ولكنه قد اتفق ذلك ووقع

كما تحكيه كتب التاريخ، غير أن هذا الاتفاق لا يدل على أن الحمل لا يكون

أكثر من هذه المدة، كما أن أكثرية التسعة الأشهر في مدة الحمل لا تدل

على أنه لا يكون في النادر أكثر منها فإن ذلك خلاف ما هو الواقع» (25).

2 - عن الوليد بن مسلم قال: قلت لمالك بن أنس إنني حدثت عن عائشة

أنها قالت: «لا تزيد المرأة في حملها عن سنتين قدر ظل المغزل» فقال:

سبحان الله، من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان، امرأة صدق

وزوجها رجل صدق، وحملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة، تحمل في كل بطن أربع سنين»(26).

3- ما روي عن عمر أنه رفع إليه امرأة غاب عنها زوجها سنتين فجاء - وهي حبلى - فهم عمر برجمها، فقال معاذ بن جبل: يا أمير المؤمنين إن يك السبيل لك عليها، فلا سبيل لك على ما في بطنها، فتركها عمر حتى ولدت غلاماً - قد نبئت ثنياه - فعرف زوجها شبهه، فقال عمر: عجز النساء أن يلدن مثل معاذ، لو لا معاذ هلك عمر(27).

4- قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15). حيث جعل سبحانه الثلاثين شهراً مقصورة على المدتين، فلا يجوز أن تكون إحداهما أكثر من ثلاثين شهراً (28).

أما الأخبار المتعددة التي جاء فيها الحمل زائداً عن تسعة أشهر فمنها:
(أ) أن نساء بني العجلان ولدن لثلاثين شهراً.
(ب) أن مولاة لعمر بن عبد العزيز حملت ثلاث سنين، وأن الإمام مالك ولد لثلاثة أعوام.

(ج) أن هرم بن حيان والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما سنتين.
(د) ما روي عن مالك أنه قال: بلغني عن امرأة حملت سبع سنين(29).

(و) روى المبارك بن مجاهد قال: مشهور عندنا، كانت امرأة محمد بن عجلان تحمل وتضع في أربع سنين، فكانت تسمى حامله الفيل(30) موقف ابن حزم من الأخبار السابقة قال ابن حزم: «وكل هذه أخبار مكذوبة راجعة إلى من لا يصدق، ولا يعرف من هو؟ ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا»(31).

وقد علل الأحاديث السابقة بالضعف والانقطاع والجهالة، وكذلك الشوكاني يرى أنه لم يصح في أكثر الحمل حديث مرفوع كما تقدم.

وقد استدلت أصحاب القول الأول القائلون بعدم تجاوز الحمل المدة المعهودة بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ (البقرة: 233). وقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15).

وجه الدلالة:

قال ابن حزم: «فمن ادعى أن حملاً وفسالاً يكون في أكثر من ثلاثين شهراً فقد قال الباطل والمحال، ورد كلام الله عز وجل جهاراً»(34).

2- ما رواه سعيد بن المسيب عن عمر أنه قال: أيما رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها، فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قعدت عن المحيض(35).

وجه الدلالة:

أن عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر. موقف الطب من أكثر الحمل
يرى الطبيب أحمد ترعاني - أخصائي الأمراض النسائية والتوليد - أن

الحمل قد يصل إلى عشرة شهور، ولا يزيد على ذلك لأن المشيمة التي تغذي الجنين تصاب بالشيخوخة بعد الشهر التاسع، وتقل كمية الأكسجين والغذاء المارين من المشيمة إلى الجنين فيموت الجنين.

كما أكد أيضاً أنه يجب التأكد أنه ليس ثمة خطأ في مدة الحمل؛ لأن المرأة قد تتأخر عنها الدورة الشهرية بسبب الرضاع مثلاً أو غيره ثم تحمل مباشرة دون حدوث طمث وعند ذلك تطول مدة انقطاع الدورة الشهرية، فيجب اعتبار هذه المدة (أي انقطاع الطمث قبل الحمل) (36).

ويرى الطبيب مأمون شقفة أن الولادات التي تحصل بين الأسبوعين 39-41 تتمتع بأفضل نسبة سلامة للأجنة فإذا تأخرت عن الأسبوع 42 نقصت وأصبح الجنين في خطر حقيقي، وكذلك إن حصلت مبكرة عن وقتها نقصت نسبة السلامة، فهي قبل الأسبوع 37 أقل منها في تمام الحمل وهي في الأسبوع 35 أقل بوضوح، والوليد الذي يولد قبل ذلك يحتاج إلى عناية خاصة للمحافظة على حياته (37).

وقد تبين في بعض الإحصائيات أن نسبة الحمل المتأخر حتى 42 أسبوع 4-14% أي بمعدل 10% ونسبة الحمل الذي يبلغ 43 أسبوع 2-7% (38).

وتذكر الإحصائيات أن وفاة المواليد تزداد وتتضاعف بازدياد مدة الحمل عن الأسبوع الثاني والأربعين بسبب تليف المشيمة (39).

وقد بين الطبيب أحمد كنعان سبب استبعاد بقاء الجنين لفترة طويلة في الرحم عن المدة المعتادة فقال: «إن الجنين يعتمد في غذائه على المشيمة فإذا بلغ الحمل نهايته ضعفت المشيمة ولم تعد قادرة على إمداد الجنين بالغذاء الذي يحتاجه لاستمرار حياته، فإن لم تحصل الولادة عانى الجنين من المجاعة فإن طالّت المدة ولم تحصل الولادة قضى نحبه داخل الرحم» (40).

وأكد القول بأنه من النادر أن ينجو من الموت جنين بقي في الرحم 45 أسبوعاً، ولاستيعاب النادر والشاذ فإن هذه المدة تمّد أسبوعين آخرين لتصبح 330 يوماً ولم يعرف أن مشيمة قدرت أن تمد الجنين بعناصر الحياة لها هذه المدة.

وأهل القانون توسعوا في الاحتياط مستندين إلى بعض الآراء الفقهية بجانب الرأي العلمي فجعلوا أقصى مدة للحمل سنة واحدة (41).

وقد علل الطبيب عبد الله باسلامة و محمد البار توهم بعض النساء أن حملهن قد امتد سنين بإمكان إصابتهن بما يسمى بالحمل الكاذب، وحاصله أن المرأة التي تبحث عن الإنجاب قد تنتفخ بطنها وتتوقف عاداتها الشهرية... وتعتقد اعتقاداً جازماً بأنها حامل رغم تأكيد جميع الفحوصات المخبرية والفحوصات الطبية بأنها غير حامل... وقد يحدث لأحدى هؤلاء الواهمات بالحمل الكاذب الذي تتصور أنه بقي في بطنها سنياً... قد يحدث أنها تحمل فعلاً... فتضع طفلاً طبيعياً في فترة حملة ولكنها نتيجة وهمها وإيهامها من حولها أنها حملت لمدة ثلاث أو أربع سنوات (42).

ثم نبه الطبيب البار لاستحالة امتداد الحمل لفترات طويلة فقال: وينبغي أن ينبه من يدرسون في كتب الفقه على استحالة حدوث هذا الحمل الطويل الممتد سنيناً.. وإنه نتيجة لوهم الأم الراغبة في الإنجاب في أغلب الحالات... أو من اختراع القصص وأساطيرهم. والمشكلة أن المرأة قد تلد بعد وفاة زوجها أو بعد طلاقها منه بعدة سنوات فيحكم لها الفقهاء بأن الولد للفراش وينسبون الولد لزوجها المتوفى عنها بعدة سنوات أو الذي طلقها قبل عدة سنوات(43).

مناقشة الأدلة:

يظهر من خلال استعراض الأقوال أن الأطباء لا يقبلون بأن ثمة حمل يمتد لسنة فضلاً عن سنوات طويلة، أما الفقهاء الذين تعددت آراؤهم في المسألة فبنوا على ما توارد على أسماعهم وما بلغهم عن نساء امتد عندهن الحمل لفترات طويلة، وثمره الخلاف تظهر في إثبات النسب للزوج المتوفى أو المطلق، وكذلك الإلزام بالنفقة عند من يقول به والميراث للطفل المولود، ولزوم العدة للمرأة وإقامة حد الزنا وغيرها من الأحكام الهامة. وبالتأمل في الأقوال السابقة يظهر لي أن أقصى مدة الحمل التي تبنى عليها الأحكام الشرعية هي المدة المعهودة تسعة أشهر والتي قد تزيد أسابيع محدودة كما هو الواقع أما المدد الطويلة فهي نادرة والقاعدة الفقهية أن «الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها» «والقاعدة» العبرة بالغالب والنادر لا حكم له»(44) والواقع المعاصر يبدهم والقائلين بامتداد حمل امتد لسنوات حيث يولد في العام الواحد عشرات الملايين من البشر ولو قدر وجود أمثال هذا الحمل لتناقلة وسائل الإعلام والأطباء حيث أنهم يهتمون بنقل ما هو أقل من هذا الحدث بكثير وقد اختار هذا الرأي عامة الباحثين المعاصرين الذين تناولوا هذه المسألة بينما ترك البعض المسألة بدون ترجيح كالباحثة ليلي أبو العلا في رسالة الدكتوراه. وقد استبعد ابن رشد الحفيد امتداد الحمل لسنتين حيث قال: «وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة، وقول ابن عبد الحكم والظاهرية هو أقرب إلى المعتاد والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر ولعله أن يكون مستحيلاً» ولا يعني هذا القطع بنفي وقوع حمل امتد طويلاً مع كونه نادر جداً وذلك للأمور التالية:

1- أن عامة الباحثين المعاصرين لم يتطرقوا لخبر ابن صياد والذي ثبت أنه ولد لسنة ففي حديث أبي ذر - ج - قال: لأن أحلف عشر مراراً أن ابن صائد هو الدجال أحب إلي من أن أحلف مرة واحدة أنه ليس به، قال: وكان رسول الله ﷺ بعثني إلي أمه، سلها كم حملت، قال فأثبتتها فسألته فقالت: حملت به اثني عشر شهراً، قال ثم أرسلني إليها فقال: سلها عن صيحته حين وقع. قال: فرجعت إليها فسألته فقالت: صاح صيحة الصبي ابن شهر»(45).

وقد يقال بأن ابن صياد هو الدجال وليس كعامه الناس، لكن عامة العلماء على أن الدجال غير ابن صياد فقد دخل مكة والمدينة وله ابن من التابعين الأجلء الذي روى بعض الأحاديث ومن الثابت أن الدجال لا يولد

له(46) ولا يدخل مكة والمدينة إنما كان الرسول r وبعض الصحابة كانوا يشكون في أمره وكان فيه شيء من تلبس الجان.

2- ذكرت صحيفة (المحقق الطبي) الأمريكية في 27 ديسمبر 1884م امرأة دام حملها 15 شهراً و 20 يوماً، وورد في مجلة (تاريخ الأكاديمية) الفرنسية ذكر حمل دام 36 شهراً أي ثلاث سنين(47).

فهذه أخبار منقولة عن مجلة طبية من جهة طبيب معاصر، وقد سألت الشيخ عبد المجيد الزنداني - واضع أسس علم الإعجاز العلمي في القرآن والسنة - في 1422/4/4 هـ الموافق 2001/ 6/26م بمكة عن ما جاء في كتب الفقهاء من امتداد فترة الحمل لسنتين فأخبرني أنه سأل طبيباً عالمياً مختصاً في علم الأجنة بكندا وذكر الطبيب أن هذا التأخر يرجع إلى مدى استعداد جهاز المناعة للطفل ولم يرفض مبدأ تأخر الحمل.

3- وجود الشواذ في الخلق مقطوع به فقد ثبت ولادة سبعة توائم في بطن واحد بخلاف المعهود، ووجود أطفال ولدوا برأسين، وغير ذلك كثير مما هو نادر وواقع، ولا يمتنع أن توجد على جهة الشذوذ مشيمة لها قدرة على إمداد الطفل لفترة طويلة على غير المعهود كما هو حال المعمرين في هذا الزمان والذين تجاوز أعمار البعض قرن ونصف من الزمان.

4- حدثني الشيخ الدكتور بكر أبو زيد أنه ثبت لديه حين كان قاضياً بالمدينة حمل دام أربع سنين، وأن الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام السعودية - رحمه الله - ثبت لديه حمل دام سبع سنين حين كان يشغل منصب القضاء وحين أورد ذلك على الأطباء في مناقشات مجمع الفقه الإسلامي بالرابعة حاروا في الجواب(38).

فإذا أضفنا هذه الأخبار المعاصرة لما ورد في كتب الفقه والتاريخ من وجود نساء حملن لمدد طويلة أفادت هذه الأخبار وجود هذا النوع من الحمل وإن كان شاذاً ونادراً(49).

وأما استدلال ابن حزم بأن الحمل والفصال لا يزيد عن ثلاثين شهراً ويلزم منه أن الحمل تسعة أشهر فهذا استدلال بعيد؛ لأن الآية خرجت مخرج الغالب لأن المرأة لو أرضعت طفلها سنتين وأتمت الرضاعة «لمن أراد أن يتم الرضاعة» (50) فيبقي من الثلاثين شهراً ستة أشهر ولم يقل أحد أن أكثر الحمل ستة أشهر، وكذلك منقوض من جهة أخرى وهو أن المرأة لو أرضعت طفلها سنة واحدة وارتفع لبنها وفطمته لزم أن تكون حملت به سنة وستة أشهر وهو لا يقول بذلك. إضافة إلى أن الواقع يرفضه، فالواقع يثبت وجود حمل امتد لعشرة أشهر وهو كثير جداً.

الخلاصة: أن أقصى الحمل هي المدة المعهودة تسعة أشهر والتي قد تزيد بضعة أسابيع وهو الذي يبنى عليه الأحكام الشرعية، وإذا ادعت المرأة وجود حمل تجاوز المدة المعهودة يلزم أن تثبت ذلك بالبيينة الموجبة لتصديق قولها كان تشهد النساء بوجود هذا الحمل وظهور علاماته الواضحة - التي لا تلتبس مع الحمل الكاذب - كحركة الجنين، أو تثبت ذلك عن طريق تحليل البول أو الدم أو الموجات الصوتية (السونار) أو غير ذلك مما يقطع بوجود الحمل من عدمه لأن الأصل عدم امتداد الحمل عن المدة المعهودة، وقطع باب الادعاء ولكون هذا الحمل يبنى عليه أحكام كثيرة،

ويمكن للقضاة في هذا الزمان الاعتماد على الأجهزة الطبية الحديثة التي
تحدد عمر الجنين بدقة إضافة إلى البصمة الوراثية والتي تحدد الأبوين
بنسبة 99% والله أعلم.